Distribution: Restricted **EB 2004/83/INF.8** 2 December 2004
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004

البرنامج التجريبي للحضور الميداني 2004–2007
ملخصات المبادرات

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

الصفحة

البرنامج التجريبي للحضور الميداني 1

ملخص مبادرة: مصر 1

أولاً- وصف موجز 1

ثانياً الغرض والمبررات 1

ثالثاً- الأهداف التفصيلية 3

رابعاً- الخلفية القطرية 4

خامساً- نطاق العمل 4

سادساً- الاختصاصات 4

سابعاً- نوع العقد 5

ثامناً- الترتيبات المؤسسية 5

تاسعاً- الميزانية التفصيلية 6

عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها 6

ملخص مبادرة: إثيوبيا 8

أولاً- وصف موجز 8

ثانياً الغرض والمبررات 8

ثالثاً- الأهداف التفصيلية 10

رابعاً- الخلفية القطرية 10

خامساً- نطاق العمل 11

سادساً- الاختصاصات 12

سابعاً- نوع العقد 13

ثامناً- الترتيبات المؤسسية 13

تاسعاً- الميزانية التفصيلية 14

عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها 14

المحتويات (تابع)

الصفحة

ملخص مبادرة: هايتي 17

أولاً- وصف موجز 17

ثانياً الغرض والمبررات 17

ثالثاً- الأهداف التفصيلية 19

رابعاً- الخلفية القطرية 20

خامساً- نطاق العمل 21

سادساً- الاختصاصات 22

سابعاً- نوع العقد 22

ثامناً- الترتيبات المؤسسية 23

تاسعاً- الميزانية التفصيلية 23

عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها 23

البرنامج التجريبي للحضور الميداني
ملخص مبادرة مصر

أولاً – وصف موجز

1- سوف يستدعي المرفق المقترح لبرنامج الحضور الميداني تعيين مدير للدعم الميداني من ذوي المؤهلات العليا من أجل الاشتراك الفعال في المنتديات المتعلقة بسياسات التنمية الزراعية والريفية وفي إدارة المفاوضات التي ستجري بشأن الإصلاحات السياساتية الرئيسية أثناء وضع تصميم المشروع. وستعمل هذه المبادرة أيضا على تحسين أداء تنفيذ المشروعات والأثر العام للبرنامج. فضلا عن ذلك، سوف يستخدم المرفق في تعزيز الشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الحد من الفقر وتقديم الدعم لإدارة المعرفة على النحو الوارد شرحه فيما بعد. وسوف يستخدم المرفق أيضا في تنفيذ مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تركز أساسا على حوار السياسات ودعم التنفيذ.

ثانياً- الغرض والمبررات

2- بالنظر إلى كثرة وتنوع أنشطة الصندوق في مصر وعملية الإصلاح المؤسسي والسياساتي الجارية، والمضي قدما نحو تنسيق النهج المستخدمة، فإن هناك حاجة واضحة إلى الاشتراك الإيجابي في حوار السياسات وبناء الشراكات. وينبغي تدعيم هذه الجهود بتحسين تنسيق أنشطة التنفيذ ودعم عمليات الصندوق. وستكون مبادرة البرنامج التجريبي المقترح للحضور الميداني في مصر جهدا مكملا للجهود الجارية في مجال دعم التنفيذ وإضافة البعد الحرج لحوار السياسات وبناء الشراكات إلى هذه الأنشطة. ومن شأن تعيين مدير الدعم الميداني أن يعزز قدرة الصندوق على التأثير في هذين المجالين الحيويين المترابطين ومن ثم تعميق التوجهات المتاحة للفقراء في عمليات الإصلاح المؤسسي والسياساتي الجارية. وهذه العمليات تشكل جزءا لا يتجزأ من تجهيز البرنامج وتنفيذه. كما أن إقامة صلات واضحة بين الجوانب السياساتية والمؤسسية والتشغيلية للاستثمار الريفي ستساعد حكومة مصر والصندوق على تحقيق أهدافهما في معالجة مشكلة الفقر الريفي.

ثالثاً- الأهداف التفصيلية

3 - يهدف برنامج الحضور الميداني المقترح إلى ما يلي:

(أ) **زيادة فعالية حوار السياسات الذي يهدف إلى تعزيز توجُّه المؤسسات والسياسات نحو مناصرة الفقراء:** سيكون هدف برنامج الحضور الميداني في مصر إقامة قناة اتصال نشطة مع الحكومة المصرية والشركاء الآخرين في التنمية والمحافظة عليها، لتحسين بيئة السياسات وتنسيق نُهُج الحد من الفقر. وتتطلب فعالية هذا الحوار، في جملة أمور، كفاءة وسلاسة تنفيذ وتنسيق برنامج الصندوق الجاري، وتجسيد التعلُّم الميداني، للعمل على رفع مستوى النُّهُج الناجحة.

(ب) **تعزيز وتنسيق دعم التنفيذ:** سيشمل دعم برنامج الحضور الميداني تنفيذ نشاطين رئيسيين اثنين هما تقديم الدعم للمشاريع الجارية، وضمان تحقيق أثر أفضل بإدخال نظام إدارة النتائج والأثر والتشارك في المعرفة في نظام إعداد التقارير عن هذه المشاريع.

(ج) **تحسين بناء الشراكات مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف المجتمع المدني:** بناء الشراكات جانب أساسي من جوانب وظائف برنامج الحضور الميداني. وستركز المبادرة على أشكال التناغم والاستراتيجيات المنسقة مع الجهات المانحة المعنية بالحد من الفقر الريفي لجعل جدول أعمال حوار السياسات مع الحكومة المصرية ذا مصداقية ومستداماً في آن واحد. وسيضمن برنامج الحضور الميداني أيضاً المحافظة على الشراكات القائمة والناجحة مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وتعزيزها، وإقامة هذه الشراكات مع الجهات المانحة الثنائية على أساس متين ورعايتها.

(د) **تطوير نظام لإدارة المعارف بغرض تحسين تصميم عمليات الصندوق وتنفيذها والعمل على رفع مستوى النُّهُج الابتكارية الناجحة:** ستعمل المبادرة على إدارة المعارف المتولدة من خبرات الصندوق في مصر وتنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس داخل البلد لتحقيق هذه الغاية. والهدف النهائي هو تحسين عمليات رفع مستوى النُّهُج الناجحة وتكرارها.

رابعاً – الخلفية القطرية

4- دعم الصندوق تسعة مشاريع في مصر بلغ مجموع القروض المقدمة إليها نحو 175 مليون دولار أمريكي، وبلغ مجموع تكاليف هذه المشاريع 490 مليون دولار أمريكي. وبلغت مساهمة الحكومة المصرية في هذه المشاريع 160 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2004 كانت أربعة مشاريع قد اكتملت، وأربعة ما زالت جارية، ومشروع واحد لم يبدأ نفاذه بعد. وكانت شروط الإقراض تيسيرية للغاية لخمسة من قروض الصندوق ومتوسطة لأربعة منها. دعم الصندوق أنشطة أخرى بواسطة منح المساعدة التقنية، لكن على نطاق أصغر.

5 – تأتي مصر في الترتيب الأول بين بلدان الشرق الأوسط من حيث عدد السكان والثاني من حيث حجم الاقتصاد. وحسب تعداد عام 2000 بلغ عدد السكان 65 مليون نسمة، تعيش نسبة 95 في المائة منهم في مساحة لا تتجاوز 4% فقط من مساحة البلاد. وقد أخذ معدل النمو السنوي للسكان ينخفض باطراد في السنوات الأخيرة وأصبح الآن أقل من 2 في المائة. وبرغم التوسع الاقتصادي السريع والسياسات الاجتماعية النشطة والتحسن المطرد في الدخل والمستوى المعيشي فإن مصر لا تزال من أكثر بلدان العالم فقرا حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 470 1 دولارا أمريكيا فقط (مؤشرات التنمية في العالم، 2004). وقد جاء ترتيبها عالميا عند المرتبة 108 من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و120 من 177 بلدا في مؤشر التنمية البشرية (تقرير التنمية البشرية لعام 2004). وبرغم أن مستوى الفقر قد تراجع بشكل ملحوظ، فلا يزال الفقر يشكل عقبة كبيرة أمام تحسين التنمية البشرية. وباستخدام خطوط الفقر الإشارية ومستويات الاستهلاك الفردي (ما يعادل 260 جنيها مصريا و203 جنيهات مصرية للفرد شهريا في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية على التوالي). قدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن نسبة الفقراء في مصر بلغت 26.5% من السكان في عام 1997 (أي 16 مليون نسمة تقريباً). ويرتفع معدل الفقر في المناطق الريفية عنه في

المناطق الحضرية. ففي المناطق الريفية قدر عدد الفقراء بنسبة 29.1% من 36 مليون نسمة (10.4 مليون نسمة تقريبا) مقارنة بنسبة 23.1% من سكان الحضر. أما أسباب الفقر الريفي فهي نقص الخدمات الاجتماعية وارتفاع عدد من لا يملكون أرض زراعية، صغر مساحات المزارع ونقص فرص العمل في المجال غير الزراعي.

خامساً – نطاق العمل

6 – **دعم التنفيذ.** يهدف مرفق الحضور الميداني إلى التعجيل بإجراءات التوقيع على القروض ونفاذ مفعولها، والعمل مع الحكومة والشركاء الآخرين في التقليل إلى الحد الأدنى من التأخيرات في إعداد الجوانب الأساسية التنفيذ. ومن السمات الأخرى لدعم إجراءات التنفيذ حسم المشاكل المتعلقة بتوافر التمويل المناظر وإعداد تقارير مراجعة الحسابات والكشوف المالية وتحديد التوجهات العامة لأثر المشروع.

7 – **بناء الشراكات.** ستعمل هذه المبادرة على توسيع نطاق مشاركة الصندوق في مصر، وبخاصة البحث عن الفرص التي تتجاوز المجالات التي يعمل فيها شركاء الصندوق التقليديون في مصر، وتحديد إجراءات العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أثناء تنفيذ المشروع.

8 – **حوار السياسات.** تتسم بيئة السياسات في مصر بالثراء والتعقد معا. وسيعمل مرفق الحضور الميداني على بلورة تركيز الصندوق على عدد صغير من المجالات والقضايا ذات الصلة وإجراء استعراض دوري لها بالمشاركة المباشرة مع الحكومة والشركاء الآخرين. ومن شأن مشاركة الصندوق في المنتديات والحوارات الوطنية بشأن السياسات أن يتيح للصندوق فرصة أخرى لمناصرة قضايا فقراء الريف.

9 – **إدارة المعرفة.** سيكون مرفق الحضور الميداني بمثابة إدارة تواصل وحافز على تبادل المعلومات والتعلم للصندوق ومشاريعه في مصر. ومن جهة أخرى سيضمن المرفق نشر المعلومات والمعارف الصادرة عن المقر على أفرقة إدارة المشاريع والشركاء الحكوميين، وغيرهم من أصحاب الشأن. ومن جهة أخرى، سيسهل المرفق عمليات التعلم أمام أفرقة إدارة المشاريع وغيرهم من المعنيين بغرض تحديد النُهج الفعالة للحد من الفقر في ظل الظروف السائدة في مصر.

سادساً – الاختصاصات

10 – تحت إشراف مدير البرنامج القطري لمصر، سيقوم مدير الدعم الميداني بما يلي:

(أ) المشاركة في منتديات حوار السياسات وفي اجتماعات الموائد المستديرة مع الجهات المانحة الأخرى والدوائر الحكومية؛

(ب) المشاركة في مناقشات الجهات المانحة التي تجرى داخل البلد بشأن قضايا الفقر الريفي، لضمان مساهمة خبرة الصندوق وتعلُّمِه في العملية الجارية لإعداد وثائق استراتيجية الحد من الفقر؛

(ج) تقديم دعم للتنفيذ، حسب الاقتضاء، بصورة مباشرة للمشاريع بتنسيقٍ وثيقٍ مع المؤسسة المتعاونة والصندوق؛

(د) تنظيم التشارك في المعرفة وتبادلها بين المشاريع التي يدعمها الصندوق ونشر هذه المعرفة بين الجهات المانحة؛

(هـ) زيارة المستفيدين من المشاريع بغرض التوصل إلى رؤية مشتركة تجاه المشاريع وتحقيق أهدافها؛

(و) رصد قضية الأموال النظيرة بتحسين فهم عملية تخصيص الأموال وضمان تلقي مشاريع الصندوق المخصصات السنوية المقررة لها.

11- يجب أن يكون شاغل الوظيفة حاصلاً على شهادة جامعية عليا في الاقتصاد/الاقتصاد الزراعي أو تخصصات ذات صلة. وتكون لديه أو لديه خبرة مشهودة في مجالات التحليل السياساتي والمؤسسي، وبرامج الحد من الفقر، وتحليل التمايز بين الجنسين وإدارة التغيير، ومعرفة متعمقة بالتحوُّل الاقتصادي/الاجتماعي والسياسي في مصر. ويجب أن يكون له أو لها سجل مثبت في مهارات القيادة، والتفاوض، والعرض. كما يجب أن تتوافر لديه معرفة ممتازة باللغتين العربية والإنكليزية (كتابةً وحديثاً). ويكون شاغل الوظيفة مواطناً مصرياً أو مقيماً في مصر. ويساعد مديرَ الدعم الميداني فريقٌ أساسيٌّ من الموظفين المساعدين لأداء الواجبات الإدارية واللوجستية.

سابعاً – نوع العقد

12- سيُختار مدير الدعم الميداني محلياً على أساس تنافسي، عملاً بإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيعد الصندوق قائمة قصيرة من المرشحين ويجري الاختيار النهائي. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون مسؤولاً عن إبرام العقود مع المرشحين وعن إدارة كشف المرتبات، إلخ، نيابةً عن الصندوق. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أمام مدير البرنامج القطري لمصر مباشرة، تحت الإشراف العام لمدير شعبة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. وسيعد خطة عمل محددة لمدة ثلاث سنوات ويقدم خطة عمل/ميزانية سنوية للموافقة عليها كل سنة. وستُعدُّ خطة العمل/الميزانية السنوية بالتشاور مع مديري المشاريع، وستشمل مهام تشغيلية وسياساتية يتعين تنفيذها. وستشمل خطة العمل/الميزانية السنوية معالم ينبغي تحقيقها على الصعيدين كليهما ومؤشرات واضحة للرصد.

ثامناً – الترتيبات المؤسسية

13- سيكون مقر مرفق الحضور الميداني وموظفيه في المكتب القطري للبنك الدولي في القاهرة.

تاسعاً – الميزانية التفصيلية

14- يبلغ مجموع التكلفة التراكمي لبرنامج الحضور الميداني 000 240 دولار أمريكي، على مدى ثلاث سنوات، مقسمة على النحو التالي:

ميزانية المكتب الميداني المحلي

(المبالغ بالدولار الأمريكي)

وصف البنود	2005	2006	2007	المجموع
تكاليف الاستثمار				
مركبات ومواد	40500	-	-	40 500
تكاليف متكررة				
تشغيل المركبات والنفقات التشغيلية الأخرى	18700	18 700	18700	56 100
مرتبات الموظفين	47 008	47 008	47 008	143 400
المجموع	**106 300**	**65 800**	**65800**	**240 000**

عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها

15 - المؤشرات الرئيسية للمبادرة هي:

حوار السياسات

- عدد منتديات السياسات التي شارك فيها مستشار السياسات الأقدم وساهم فيها
- عدد الشراكات والصلات التي أقيمت/أدمجت في مؤسسات إنمائية أخرى متعددة الأطراف
- زيادة التأكيد على البرامج المتعلقة بالفقر الريفي، كما يستدل عليها من مخصصات الميزانية الحكومية للقطاع الزراعي
- زيادة المعرفة القطرية المتعلقة بالصندوق وقضايا الفقر الريفي
- تعميق التوجهات المؤسسية صوب الحد من الفقر الريفي

بناء الشراكات

- تحسين التنسيق مع المجتمع المدني (عدد الاجتماعات وصلتها بالموضوع)
- تحسين التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة الثنائية والدولية في برامج الحد من الفقر الريفي (عدد الاجتماعات وصلتها بالموضوع)
- تعزيز التواؤم بين برامج الصندوق والآليات والأهداف الوطنية للحد من الفقر الريفي
- زيادة التمويل المشترك للمشاريع

إدارة المعارف

- تقديم تقارير منتظمة إلى مقر الصندوق، (عدد التقارير ونوعيتها)
- التشارك في المعارف بانتظام مع أصحاب الشأن في البلد (عدد الاتصالات المكتوبة وحلقات العمل)
- تقديم مدخلات مكتوبة بشأن الدروس المستفادة إلى بعثات الصندوق للمتابعة، والإشراف، والصياغة، والتقييم
- تحسين المعرفة المتوفرة في مقر الصندوق عن مصر

تنفيذ المشروع

- توفُّر الأموال النظيرة
- التقيُّد باتفاقيات القروض
- جودة تقارير مراجعة الحسابات وحسن توقيتها
- التحسين الإجمالي لأداء الحافظة

ملخص مبادرة: إثيوبيا

أولاً- وصف موجز

16- اتُّخذ قرار إنشاء مكتب ميداني للصندوق في إثيوبيا في منتصف عام 2004، وكان ذلك بصورة رئيسية اعترافاً بالأهمية المتنامية لحافظة مشاريع البلد والحاجة إلى تحسين تنسيق استراتيجيات البلد وسياساته وبرامجه الناشئة مع الشركاء الآخرين في التنمية. إثيوبيا الآن هي أكبر مستفيد من مساعدة الصندوق الإنمائية في إفريقيا جنوبي الصحراء. وقد رحبت الحكومة والشركاء الرئيسيون في التنمية، على السواء، بالمبادرة باعتبارها تطوراً إيجابياً متناسباً مع الدور القيادي الذي تولاه الصندوق بصورة متزايدة في قطاعات فرعية محددة ذات أهمية بالغة للحد من الفقر بصورة مستدامة، ويتم ذلك بصورة أساسية بواسطة برامج استثمارية لزيادة إمكانيات وصول الأسر الريفية الفقيرة إلى: (i) خدمات مالية موثوق بها؛ (ii) أسواق للمنتجات الزراعية؛ (iii) الري.

17- وفقاً لإعلان روما بشأن التنسيق (2003)، تعتبر إثيوبيا بلداً حدودياً اتفق فيها الشركاء في التنمية والحكومة على وضع إطار مشترك لحوار سياسات شامل وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة. لذلك كان إنشاء المكتب الميداني استجابة ملائمة وحسنة التوقيت للإعلان وستساعد على ضمان التداوب ونهج مشترك إزاء الاستراتيجيات والسياسات وبرامج الاستثمار الناشئة للحد من الفقر الريفي.

ثانياً- الغرض والمبررات

18- يعتبر الصندوق من أهم الشركاء الرئيسيين في التنمية في إثيوبيا وقد لقي دوره اعترافاً متزايداً من الشركاء في التنمية وتقديراً من الحكومة. وبغض النظر عن محدودية مظروف التمويل الذي يقدمه الصندوق، مقارنةً بمؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف، أثر الصندوق في تشكيل وتوجيه الاستراتيجيات والسياسات والموارد العمومية (بما في ذلك أموال جهات مانحة أخرى) لما فيه صالح فقراء الريف في بلد كإثيوبيا، حيث الاستثمارات العمومية – بحكم الضرورة – تتصف ببرامج كبيرة تشمل القطاع بأسره. من الواضح أن دعم الصندوق للجهود المتجددة والمتضافرة في إطار القطاع العام لمعالجة القيود التي تعترض تسويق الإنتاج الزراعي كان فعالاً في توليد مناقشة تقوم على المعرفة بشأن الدور الهام جداً، الذي يجب أن يؤديه نظام كفؤ للتسويق الزراعي في الحد من الفقر الريفي بطريقة مستدامة، بالنجاح في تحويل المجتمعات الزراعية، كإثيوبيا، إلى اقتصادات سوقية حديثة. وسوف يعتبر المكتب الميداني للصندوق تأكيد التزام الصندوق بتعزيز التعاون مع الحكومة والشركاء في التنمية على نحو متناسب مع الأهمية المتزايدة لحافظة مشاريع البلد.

19- بالإضافة إلى استضافة عدد كبير من الوكالات المانحة تستضيف أديس أبابا، أيضا مقر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الإفريقي. وبازدياد بروز دور المؤسستين الأخيرتين وأهميتهما، لا سيما في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ولجنة إفريقيا، ستزداد الحاجة والإلحاح لزيادة التعاون بين الصندوق والشركاء الآخرين في التنمية على مستوى الميدان.

20- ولا يقل عن ذلك أهميةً أن من المرجح أن ينمو حجم حافظة مشاريع الصندوق في إثيوبيا، حتى بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويجب – ضمناً – أن يقابل هذا النموَّ جهودٌ متضافرة لتحسين نوعية الحافظة

القطرية بطرق أهمها ضمان القيام في الوقت المناسب بأعمال متابعة مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الإقليمية المتزايدة الاستقلال الداخلي. وسيقوم مدير الدعم الميداني التابع للصندوق، بالإضافة إلى القيام بدور قيادي في مجالات مواضيع مختارة، كالتمويل الريفي وتسويق المنتجات الزراعية، بدور أكثر تزايداً في ضمان التنسيق الفعال لبرامج الاستثمار الجارية والمخطط لها مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الناشئة.

ثالثاً- الأهداف التفصيلية

21- أهداف برنامج الحضور الميداني المقترحة في إثيوبيا هي:

(أ) تحسين التنسيق بين الصندوق والحكومة والشركاء الرئيسيين في التنمية، بالدرجة الأولى بغية ضمان التداوب ونهج مشترك إزاء الاستراتيجيات والسياسات وبرامج الاستثمار الناشئة للحد من الفقر الريفي.

(ب) بيان وبناء الوعي بشأن ولاية الصندوق واستراتيجيات الشركات والاستراتيجيات والإجراءات الإقليمية والقطرية بين الشركاء الممثلين في إثيوبيا وموظفي تنفيذ البرامج.

(ج) تقديم دعم في التنفيذ للحكومة وأصحاب المصالح المحليين الآخرين والمشاركة في الأعمال الميدانية للبعثات الزائرة.

(د) إقامة علاقات عمل وثيقة مع الحكومة والشركاء الآخرين في التنمية والمنظمات غير الحكومية، لاسيما فيما يتعلق ببرامج الاستثمار الجارية والمخطط لها على وجه التحديد.

رابعاً- الخلفية القطرية

22 – قدم الصندوق على مدى عشرين سنة مضت، المساعدات لإثيوبيا فش شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية ومنح بلغ مجموع قيمتها 169 مليون دولار أمريكي وذلك للمشاركة في تكاليف 11 مشروعا وبرنامجا إنمائيا وذلك بالإضافة إلى 24.4 مليون دولار أمريكي في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

23 – ثيوبيا ثاني بلد من حيث عدد السكان في إفريقيا جنوبي الصحراء، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 70 مليون نسمة. كانت إثيوبيا في المرتبة 170 من بين 177 دولة على مؤشر التنمية البشرية لعام 2004. وحيث إن متوسط الدخل القومي للفرد فيها هو 90 دولاراً أمريكياً في السنة، فهي من أفقر البلدان في العالم. ويعيش نحو44 في المائة من السكان تحت خط الفقر الوطني مع وجود فوارق واضحة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. غير أن مكافئ جيني البالغ نحو 0.26 يعني أن دخول الأسر موزعة بالتساوي في المناطق الريفية. وتبلغ نسبة السكان الذين لديهم وصول لمياه صالحة للشرب نحو 24% والذين لديهم وصول مرافق تصحاح ملائمة نحو 15% فقط. ومعظم الأسر لديها إمكانيات محدودة فقط للوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى الأساسية، كالطرق ومرافق العناية الصحية الأولية والمدارس. ويبلغ معدل وفيات الرضع 116 في الألف مولود، ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس 64% فقط كما يوجد تفاوت في معدل الالتحاق بالمدارس بين الأولاد (76%) والبنات (52%). ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة منخفض كذلك، إذ يبلغ 42 سنة، وهو آخذ في الانخفاض نتيجة لتأثيرات وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز. ويقدر أن 4.4% من السكان البالغين مصابون بالفيروس. وتقوم الحكومة – بدعم كبير من الشركاء في التنمية – بتنفيذ برامج استثمار كبيرة لتقليل انتشار هذا الوباء وتخفيف حدة آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

24- شهدت إثيوبيا معدلات نمو سنوي معقولة للناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسطها 5.8% في الفترة 1992/1991 إلى 2001/2000، وكان جزء من السبب في ذلك استجابةً للإصلاحات المؤسسية والسياسية التي اضطلعت بها الحكومة. الناتج الزراعي الذي يشكل 45% من الناتج المحلي الإجمالي حساس جداً للجفاف، مما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض المعدل من 7.7% في عام 2001/2000 إلى 1.9% في العام 2002 وإلى 3.9% في العام 2003. غير أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام خلال العقد المنتهي في 2001/2000 لم يقل عن الحد الأدنى لمعدل النمو البالغ 5.7%، وهو الحد اللازم للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بغية خفض عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام 2015.

25- ما زالت إثيوبيا مجتمعاً زراعياً، لذلك فإن برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر يستهدف نحو القطاع الزراعي بنسبة 5% على الأقل سنويا بغرض الحد من الفقر بدرجة كبيرة، بحلول عام 2015. فالزراعة هي المصدر الرئيسي للوظائف والدخل لنحو 85% من سكان البلاد. وهي أيضاً المصدر الرئيسي للصادرات والمصدر الرئيسي للمواد الخام لقطاع الصناعة. غير أن متوسط نمو الناتج المحلي الزراعي الإجمالي البالغ نحو 2.6% في السنة لم يكد يواكب معدل نمو السكان. ويمكن أن يعزى انخفاض معدل النمو في الزراعة وتفشي الفقر الريفي وحدته إلى تكرُّر حالات الجفاف المتزايدة وشيوع تكنولوجيات الإنتاج المنخفضة المدخلات/المخرجات التي يستخدمها أغلبية صغار المزارعين، ومحدودية إمكانيات وصول الأسر الريفية إلى خدمات الدعم الأساسية، وتدهور البيئة، والضغط السكاني، وقلة الفرص البديلة المدرة للدخل، ومحدودية إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وتخلُّف شبكات النقل والاتصال.

خامساً - نطاق العمل

26 - سوف يسترشد نطاق عمل مرفق الحضور الميداني باستراتيجية الصندوق في إثيوبيا والتي تجسدها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي تدعو إلى دعم البرامج الاستثمارية بتحقيق أقصى أثر ممكن وزيادة مستدامة في الأمد الغذائي والدخل الأسري: تدعو وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا التي أعدها الصندوق، في جملة أمور، إلى دعم برامج الاستثمار التي يحتمل أن تكون الأكبر أثراً على الزيادة المستدامة في الأمن الغذائي للأسر ودخولها. ولكي تتحقق هذه الاستراتيجية، يجب أن تعزز برامجُ الاستثمار إمكانيات وصول الأسر الريفية الفقيرة إلى: (i) الموارد الطبيعية المنتجة؛ (ii) الري، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاستخدام المياه وإدارتها بصورة مستدامة؛ (iii) خدمات مالية موثقة؛ (iv) تكنولوجيات إنتاج محسَّنة؛ (v) الأسواق؛ (vi) بنية اجتماعية أساسية تكميلية. وسيوفر المكتب الميداني فرصةً فريدةً لرصد الاستراتيجية الناشئة للحد من الفقر وضمان اتساقها.

27 - **حوار السياسات.** سيتولى مدير الدعم الميداني المسؤولية عن تعزيز أواصر التعاون بين الصندوق والحكومة وشركاء التنمية الرئيسيين، وذلك أساسا من خلال تعميق واستثارة الوعي بالمهمة المنوطة بالصندوق وسياساته الجارية واستراتيجيته المؤسسية والإقليمية والقطرية الناشئة. وسيضم حوارا بناءا مستمرا بشأن الاستراتيجيات الجيدة للحد من الفقر الريفي وبشأن السياسات والبرامج الاستثمارية، بما في ذلك المشاركة النشطة في الفريق المحلي للمساعدات الإنمائية واستعراض الأداء السنوي لبرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر.

28 – **بناء الشركات.** سيوفر المرفق الفرصة للمضي قدما في تطوير العلاقة بين الصندوق وشركائه في القطر. وستولى مدير الدعم الميداني تمثيل الصندوق في الاجتماعات الوطنية والإقليمية وحلقات العمل وأفرقة المهام المتعلقة بمهمة الصندوق والتي تتولى الحكومة أو الأمم المتحدة أو شركاء التنمية الآخرون تنظيمها.

29 – **دعم التنفيذ.** سيقوم المدير بزيارات ميدانية لمتابعة القضايا الرئيسية المعلقة دعما لتنفيذ المشاريع/البرامج.

30 – **إدارة المعرفة.** سيقوم المدير بدور قيادي ويعمل بشكل وفيق مع الحكومة وشركاء التنمية وأصحاب الشأن المحليين في تصميم وتطوير النظم الوطنية للرصد والتصميم.

سادساً – الاختصاصات

31 – سيقوم مدير الدعم الميداني، تحت إشراف مدير البرنامج القطري بالآتي:

(أ) المشاركة في منتديات حوار السياسات واجتماعات الموائد المستديرة مع الجهات المانحة الأخرى والدوائر الحكومية؛

(ب) المشاركة في الجدل القطري بين الجهات المانحة حول قضايا الفقر الريفي لضمان إسهام خبرة الصندوق ومعارفه في البرنامج الجاري للتنمية المستدامة والحد من الفقر؛

(ج) تقديم الدعم في المجال التنفيذي إلى المشاريع بشكل مباشر بالتنسيق الوثيقي مع المؤسسة المتعاونة والصندوق؛

(د) زيادة المستفيدين من المشروع بغرض التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن المشاريع وتحقيق أهدافها؛

(هـ) العمل مع الحكومة وأصحاب الشأن في تنفيذ نظام الرصد والتقييم في إطار القطاع العام الذي ..... بشكل كاف للنظام الإداري القائم على النتائج والأثر.

32– لذلك، يتوقع من موظف البرامج الوطني أن يكون على معرفة جيدة بمهمة الصندوق والاستراتيجيات المدنية والإقليمية والقطرية، بالإضافة إلى معرفة عمل جيدة وفهم لاستراتيجيات التنمية الحكومية المتطورة في القطاعين الزراعي والريفي. وسيُقتضى منه أن يقوم بدور قيادي في حوار السياسات بشأن المجالات الرئيسية التي يقوم فيها الصندوق بدور قيادي بين الشركاء في التنمية، مثل التمويل الريفي وتسويق المنتجات الزراعية.

33 – حتى يتسنى لمدير الدعم الميداني أن ينهض بواجباته ومسؤولياته كما ينبغي يجب أن يكون من خريجي الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (مثل الاقتصاد العام، والاقتصاد الزراعي، وإدارة الأعمال، وعلم الاجتماع الريفي)؛ وخبرة لا تقل عن عشر سنوات في مجال برمجة القطاع العام والتنفيذ والتصميم؛ وخبرة عملية لدى وكالات التنمية الدولية أو أحدى المنظمات غير الحكومية المشهود بها وإتقان اللغتين الإنكليزية والأمريكية وأن يتمتع بمهارات في التحليل والقيادة والعرض والاتصال.

سابعاً – نوع العقد

34 – سيُختار مدير الدعم الميداني محلياً على أساس تنافسي، عملاً بإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيعد الصندوق القائمة القصيرة ويجري الاختيار النهائي. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون مسؤولاً عن إبرام العقود مع المرشحين وعن إدارة كشف المرتبات، إلخ، نيابةً عن الصندوق. سيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أمام مدير البرنامج القطري لإثيوبيا مباشرة، تحت الإشراف العام لمدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية وسيعين لمدة لفترة ثابتة مدتها سنة قابلة للتجديد رهنا بالأداء المرضي.. وسيعد خطة عمل ملموسة لمدة ثلاث سنوات ويقدم خطة عمل/ميزانية سنوية للموافقة عليها كل سنة. وستُعدُّ خطة العمل/الميزانية السنوية بالتشاور مع مديري المشاريع، وستشمل مهام تشغيلية ومهام موجهة نحو السياسة للتنفيذ. وستشمل خطة العمل/الميزانية السنوية معالم ينبغي تحقيقها على الصعيدين كليهما ومؤشرات رصد واضحة.

ثامناً – الترتيبات المؤسسية

35 – سيكون مقر مرفق الحضور الميداني في مجمَّع مباني اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، قريباً من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى دفع التكاليف السنوية للموظفين وإدارة المكتب، سيسدد الصندوق إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكلفة إنشاءٍ لمرةٍ واحدة مساهمةً في تكاليف ما يلزم المكتب من معدات وأثاث. ونظراً إلى محدودية ورداءة سبل المواصلات العامة في أديس أبابا يوافق الصندوق على توصيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدراج سيارة تعمل بالدفع الرُّباعي كجزء من تكاليف الإنشاء لضمان توفير قدر معقول من الحركة للموظفين بغية التنسيق الفعال والقيام بالزيارات الميدانية.

تاسعاً– الميزانية التفصيلية

36– يبين الجدول التالي التكلفة المقدرة لمرفق الحضور الميداني (بالدولار الأمريكي) على مدى السنوات الثلاث القادمة.

وصف	2004	2005	2006	2007	المجموع
تكاليف الإنشاء					
مركبة واحدة ذات دفع رباعي	30 000				
معدات وأثاث المكاتب	10 000				
تكاليف متكررة:					
موظفو برامج وطنيون	-	48 000	48 000	48 000	144 000
إيجار مكتب وصيانة مركبات ومتفرقات	-	22 000	22 000	22 000	66 000
مجموع التكاليف	**110 000**	**70 000**	**70 000**	**70 000**	**250 000**

عاشراً – معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها

37- تُقتَرَح المؤشرات التالية:

حوار السياسات (مؤشرات العملية والنتائج)

- عدد منتديات السياسة العامة وفرق العمل التي قام فيها موظف البرامج القطري بدور قيادي؛
- عدد الشراكات والصلات التي أقيمت على المستوى السياساتي؛
- زيادة المعرفة بالصندوق وظهوره على الصعيد القطري؛
- زيادة تأثير الصندوق في الاستراتيجيات والسياسات الناشئة؛
- زيادة التوجه المؤسسي صوب الحد من الفقر الريفي؛
- زيادة التعاون وتحسين التنسيق بين الشركاء في التنمية؛
- زيادة الإشارات في الوثائق الرسمية إلى استراتيجيات الصندوق القطرية وتدخلاته.

بناء الشراكات (مؤشرات العملية والنتائج)

- عدد الاجتماعات التي عقدت مع مؤسسات وطنية/حكومية بشأن قضايا تتصل ببرامج الصندوق؛
- عدد الاجتماعات التي عقدت مع منظمات غير حكومية، ومنظمات مقرها المجتمع المحلي، ومنظمات المجتمع المدني؛
- عدد الاجتماعات التي عقدت مع جهات مانحة؛
- أهمية نتائج الاجتماعات لاهتمامات الصندوق ولقضايا الفقر الريفي؛
- تعزيز مواءمة برامج الصندوق مع الآليات والأهداف الوطنية فيما يتعلق بالحد من الفقر الريفي؛
- زيادة التنسيق مع المجتمع المدني؛
- تحسين التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة في برامج الحد من الفقر الريفي؛
- زيادة فرص التمويل المشترك.

إدارة المعارف (مؤشرات العمليات والنتائج)

- تقارير جوهرية منتظمة إلى مقر الصندوق (عدد التقارير)؛
- القيادة والمشاركة في المجموعات المواضيعية ذات الصلة على الصعيد القطري، وجماعات الممارسة (عدد المجموعات وجماعات الممارسة)؛
- التشارك في المعارف بانتظام مع أصحاب المصالح داخل البلد، لا سيما المشاريع/البرامج الممولة من الصندوق (عدد الحلقات الدراسية/حلقات العمل؛ عدد المشاركين)؛
- إعطاء معلومات للبعثات الزائرة (عدد الاجتماعات)؛
- تحسين معرفة مقر الصندوق بالقضايا القطرية ذات الصلة؛
- تحسين قدرة مدير البرنامج القطري على رصد/مشاركة [في] الحوار الجاري داخل البلد؛
- زيادة التشارك في الدروس المستفادة مع المشاريع وفيما بينها؛
- زيادة تكرار ورفع مستوى نُهُج الصندوق الابتكارية الناجحة للحد من الفقر الريفي.

تنفيذ المشاريع (مؤشرات النتائج)

- تقليل الفترة المنقضية بين موافقة المجلس التنفيذي ونفاذ مفعول القرض؛
- حسن توقيت التقارير المرحلية وتقارير مراجعة الحسابات؛
- معدلات صرف المبالغ بوجه عام بحسب المشروع؛
- عدد الزيارات الفردية والميدانية؛
- تحسين الحوار مع مقدمي الخدمات المحليين؛
- معرفة موظفي التنفيذ باستراتيجيات الصندوق وتدخلاته الإنمائية؛
- تنفيذ نظم رصد وتقييم مستجيبة لنظام إدارة النتائج والأثر.

ملخص مبادرة: هايتي

أولاً – وصف موجز

38- ستنطوي مبادرة مرفق الحضور الميداني المقترح في هايتي على تعيين مدير دعم ميداني، يكون مبدئياً من أبناء الإقليم، ويكون مقره في بورت–أو–برانس وعلى دعم دوري من ميسِّرين لتنظيم حلقات عمل وطنية/إقليمية، وأعمال تدريب في نواحي مختارة متخصصة من موضوع تخفيف وطأة الفقر وموضوع التنمية الريفية. يقصد بمبادرة المرفق أن تعزز برنامج الصندوق القطري من عدة جوانب، هي: (i) تيسير تنفيذ البرنامج بغية تحقيق الأهداف بنجاح ومضاعفة الأثر على المجموعة المستهدفة، وتصميم برامج جديدة، (ii) ضمان استمرار مشاركة الصندوق في المناقشة الوطنية بشأن مكافحة الفقر الريفي والمواضيع ذات الصلة، (iii) تطوير التنسيق وبناء شراكات أوثق مع الجهات المانحة الأخرى، (iv) اكتساب الخبرات والدروس المستفادة من علميات الصندوق بطريقة أفضل، باعتبارها مدخلات للحوار الجاري داخل البلد بشأن سياسة مواتية للفقراء وتطوير المؤسسات، ولإدارة المعرفة من قبل مقر الصندوق.

39- يتكون تطوير المقترح من إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اعتباراً من 1 يونيو/حزيران بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، ويستجيب لدعوةِ الحكومةِ الصندوقَ إلى المشاركة مع جهات مانحة أخرى في مجهودات مشتركة لضمان الإنعاش الاقتصادي في هايتي.

ثانياً– الغرض والمبررات

40- أصبحت حاجة الصندوق إلى أن يكون له حضور ميداني أكبر في هايتي حاجةً ملحة بوجه خاص بعد أحداث شهر فبراير/شباط 2004، حين تولت حكومة انتقالية غير سياسية مقاليد الحكم – عقب عملية مشاورات – لتقود البلد إلى حين إجراء انتخابات لتنصيب رئيس جديد في 7 فبراير/شباط 2006. وكانت أول مهمة تقوم بها الحكومة الانتقالية، كجزء من العودة إلى الديمقراطية، هي تعيين برامج ذات أولوية للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للسنتين التاليتين، كجزء من إطار تعاون مؤقت. عُقد اجتماع للجهات المانحة في مدينة بورت–أو–برانس في شهر إبريل/نيسان 2004 لبدء عملية إعداد إطار التعاون المؤقت. وعُيِّنَت عشرة مواضيع/قطاعات ذات أولوية وشكلت مجموعة عمل لكل واحد من هذه المواضيع لحشد خبرات المؤسسات الدولية والوطنية. دُعي الصندوق إلى المشاركة، وكانت مشاركته مستحيلة لأنها تستدعي حضوراً مستمراً في بورت–أو–برانس بين شهري إبريل/نيسان ويونية/حزيران 2004. غير أن بضع بعثات أوفدها الصندوق إلى البلد في تلك الفترة ظلت على اتصال مع التنسيق الحكومي (مكتب رئيس الوزراء)، والوكالات المنفذة للمشاريع (وزارة الزراعة، وصندوق المساعدة الاجتماعية والاقتصادية) وعدة جهات مانحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني) وحضرت أيضاً جلسات مجموعات العمل المتصلة بالمواضيع/القطاعات التي هي موضع اهتمام، كالبيئة؛ والزراعة والأمن الغذائي؛ والتنمية المحلية واللامركزية.

41- في شهر إبريل/نيسان 2004، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً أنشأ به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بقيادة ممثل خاص للأمين العام، تتألف من عنصُرين أحدهما عسكري والآخر مدني، وكلفها بدعم الحكومة الانتقالية في إعادة استتباب الأمن والاستقرار في البلد.

42- قُدِّمَ إطار التعاون المؤقت إلى مؤتمر للجهات المانحة عقد في واشنطن في شهر يولية/تموز 2004 وعقدت الجهات المانحة تبرعات تزيد عن مليار دولار أمريكي لتمويله. ومن بين البرامج التي ستشكل الأركان الأربعة لإطار التعاون المؤقت ما يلي: (i) تعزيز الحكم السياسي وتشجيع الحوار الوطني؛ (ii)تعزيز الإدارة الاقتصادية والمساهمة في تطوير المؤسسات؛ (iii) تشجيع الانتعاش الاقتصادي؛ (iv) تحسين إمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية. وستكون الفترة القادمة ذات أهمية بالغة لمستقبل هايتي: فالتحدي الرئيسي الآن هو استخدام هذه الأموال لتنفيذ البرامج تنفيذاً فعالاً وتحسين أحوال معيشة شعب هايتي في الإطار الزمني القصير لإطار التعاون المؤقت، ومراعاة ضعف القدرات المؤسسية.`

43 - توفر لدى هايتي جميع معايير اختيار البلدان للاستفادة من مبادرات حضور ميداني تجريبي، وهي:

(أ) هايتي أفقر بلد في نصف الكرة الغربي والوضع الاجتماعي-الاقتصادي فيها مثير للذعر، لا سيما في المناطق الريفية حيث يعيش 60% من السكان. وقد تأثر الفقر في البلد تأثراً بالغاً بالأزمة السياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وتكرر الكوارث الطبيعية في عام 2004، التي تفاقمت بسبب تدهور البيئة؛

(ب) الزخم المذكور أعلاه يستدعي الثقة، لأن الحكومة الانتقالية غير السياسية ملتزمة التزاماً عميقاً بأداء مهام ولايتها التي تنتهي بنقل السلطة إلى رئيس جمهورية منتخب في فبراير/شباط 2006، وانضم المجتمع الدولي بالإجماع في حركة تضامنٍ ودعمٍ لعملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي تقوم بها الحكومة الانتقالية. والنهج الذي اعتُمد في إعداد إطار التعاون المؤقت، أي إشراك جميع القطاعات الرئيسية (المؤسسات الوطنية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية) والتنسيق بين الجهات المانحة على صعيد الموضوع/القطاع يبين مدى ملاءمة البيئة لحضور ميداني للصندوق.

(ج) يتمثل أحد المحاور الاستراتيجية لإطار التعاون المؤقت في تعزيز الإدارة الاقتصادية والمساهمة في تطوير المؤسسات، والاعتراف بأن نقاط ضعف الإدارة الاقتصادية من أخطر عوائق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في هايتي. ويعتبر إشراك المجتمعات المحلية ذاتها أساسياً لضمان أثر التدخلات. وتحقيقاً لهذه الغاية يُخطَّط لإنشاء هياكل تشاركية لامركزية لإعداد برامج العمل الاستراتيجي على الصعيد المحلي، وبالتوازي مع ذلك – وضع آليات للتنسيق. ويشكل وضع سياسات للامركزية، والتنمية الإقليمية والحضرية والمحلية لتقديمها إلى الحكومة هدفاً للاستراتيجية الانتقالية. وقد تراكمت لدى الصندوق خبرة في العمل مع المجتمعات المحلية، وتشكل التنمية المحلية مغنماً لتنفيذ الإصلاحات اللامركزية بمشاركة نشطة من فقراء الريف. ومن المؤكد أن هذا مجال يمكن أن يسهم في نشر خبرة الصندوق فيه على نطاق واسع في تصميم اللامركزية وسياسة التنمية المحلية. ومن شأن الحضور الميداني أن ينقل هذه الخبرة.

(د) يوجد لدى الصندوق برنامج قطري كبير فيه ثلاثة مشاريع جارية تموَّل بقروض يبلغ مجموعها 48 مليون دولار أمريكي؛ غير أنه ينبغي توضيح الصورة في الأجل المتوسط لأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، المعمول به حالياً في الفترة 2005–2007، يقلل المخصصات السنوية لهايتي مقارنةً بالعقد الماضي.

44- الغرض من مرفق الحضور الميداني في هايتي هو: (i) تحسين جودة العمليات من حيث تحقيق الأهداف والأثر على المجموعة المستهدفة، وتصميم برامج جديدة؛ (ii) توفير مساعدة للحكومة على أساس مستمر لمكافحة الفقر الريفي ودعم المؤسسات والمنظمات المحلية، لا سيما في المجالات التي اكتسب فيها الصندوق خبرة من عملياته الميدانية؛ (iii) زيادة التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى لاتخاذ إجراءات متضافرة لصالح فقراء الريف وإمكانية المشاركة في التمويل؛ (iv) تحسين المعرفة بالخبرات والمبادرات الناجحة التي عززتها المشاريع للتشارك فيها داخل البلد وفي مقر الصندوق على السواء.

45- الوقت مناسب جداً لتنفيذ مبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني، لأن الفترة القادمة حتى فبراير/شباط 2006 ستتميز بمشاورات مكثفة بين الحكومة والجهات المانحة لتنفيذ برامج إطار التعاون المؤقت وتصميم الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي ستقدم إلى الحكومة المنتخبة، وسوف تتزامن الفترة القادمة مع تنصيب الحكومة الجديدة، حينما يكون الدعم والتعاون المكثفان ضروريين جداً لضمان نجاح الانتعاش الاقتصادي.

ثالثاً – الأهداف التفصيلية

46- أهداف مبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني في هايتي هي التالية:

(أ) دعم تنفيذ المشاريع وإدارتها والإشراف عليها وتصميم برامج جديدة بما يلي: (أ) ضمان تعيين القضايا الرئيسية بسرعة وبحثها على مستوى المشروع والوكالة المنفذة وإجراء تحليلات أدقّ لتقدم المشروع والأداء المحرز؛ (ب) تحسين الصلات بين المشاريع الميدانية ومقر الصندوق والمؤسسات العاملة بتقديم مدخلات ومعلومات ارتجاعية بشأن تنفيذ المشروع وإدارته؛ (ج) تقديم مساعدة لتنظيم بعثات الصندوق/المؤسسة المتعاونة؛

(ب) بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى، المشاركة في الحوار مع الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا السياسة العامة وتطوير المؤسسات، المتصلة بفقراء الريف؛ مع التركيز على المواضيع ذات الأهمية للصندوق في السياق المحدد لهايتي والمتصلة بالعمليات الميدانية؛

(ج) تيسير الشراكات الآنفة الذكر مع جهات مانحة دولية وتوطيد التعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق الأوبك؛

(د) تحسين معرفة الصندوق باكتساب الخبرات والدروس من المشاريع بطريقة أفضل، في مجالات استراتيجية مختارة، وضمان نشرها على الصعيد القطري كأساس للتبادل وحوار السياسات.

رابعاً- الخلفية القطرية

47- تحتل هايتي المرتبة الـ 146 في مؤشر التنمية البشرية. ويقدر أن ثلثي سكانها، البالغ عددهم 8 ملايين نسمة، يعيشون تحت خط الفقر. ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة 53 سنة؛ ونسبة وفيات الأطفال الرضع 80 من كل 1000 مولود حي؛ وأكثر من 5 في المائة من السكان مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز؛ ويبلغ صافي نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس 68%.

48- يعيش نحو خمسة ملايين نسمة في مناطق ريفية و 80% منهم فقراء. وقاعدة الموارد الطبيعية في البلد آخذة في التدهور بسرعة: وتسهم في هذا التدهور البيئي استخدامات الأرض الضارة بالبيئة، ونظم الإنتاج غير الملائمة بالإضافة إلى ضغط السكان في المناطق الجبلية. المجموعات الأكثر حرماناً في المجتمع الريفي وأفقر المناطق هي المجموعات الرئيسية التي تستهدفها مشاريع الصندوق الجارية في البلد، التي تركِّز تركيزاً استراتيجياً على النهج التشاركي وتعزيز المنظمات الشعبية، والتنمية الزراعية المستدامة وتنويع مصادر الدخل؛ في منظور متكامل للتمايز بين الجنسين.

49- وافق الصندوق حتى الآن على ستة قروض لهايتي يبلغ مجموعها 71.3 مليون دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغاية ومنحة مساعدة تقنية واحدة بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي. ثلاثة من هذه المشاريع جارية، وهي: مشروع إصلاح نُظم الري الصغيرة، الذي كان من المقرر إقفاله في شهر ديسمبر/كانون الأول 2003، وطبق عليه الإجراء الخاص المسمى بالقوة القاهرة؛ ومشروع تكثيف المحاصيل الغذائية – المرحلة الثانية (PICV2) وبرنامج دعم المبادرات الإنتاجية الذي ووفق عليه في شهر أبريل/نيسان 2002 وأصبح فعالاً في ديسمبر/كانون الأول 2002، وهو ينفَّذ وفقاً للآلية الإقراضية المرنة.

50- وبقدر ما يتعلق الأمر بالشراكة مع الجهات المانحة الأخرى، يوجد بالفعل تعاون بين الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية على صعيد صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الوطني المسؤول عن برنامج الصندوق لدعم المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية، وهو أيضاً يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وسوف يزداد هذا التعاون في المستقبل حيث وافق المصرف على قرض جديد بمبلغ 65 مليون دولار أمريكي لبرنامج التنمية المحلية الذي سينفذه صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. ويستند تصميم برنامج مصرف التنمية للبلدان الأمريكية هذا إلى نهج برنامج دعم المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية والوثائق الفنية التي أعدها خبراء استشاريون يعملون لدى الصندوق. وعُلِّقَ تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية لمشروع إصلاح مشاريع الري الصغيرة الحجم في شهر مارس/آذار 2001، ولم يُصرف إلا 10% من المبلغ الأصلي. وبلغ تمويل نفس المشروع من صندوق الأوبك مجرد 37% فقط من المبلغ الأصلي بسبب مشاكل إدارية ومتأخرات.

خامساً - نطاق العمل

51 - أدرجت مهام مرفق الحضور الميداني في هياتي تحت البنود الرئيسية التالي.

52 - **تنفيذ المشاريع وإدارتها والإشراف عليها وتصميم برامج جديدة:** (i) دعم تنفيذ المشاريع وإدارتها، ويتراوح ذلك من زيارات ميدانية دورية إلى المستفيدين، وتمثيلهم في اجتماعات لجان التوجيه التابعة للصندوق، والمشاركة في

صياغة خطة العمل والميزانية السنوية، وتعيين القضايا الفنية والمالية والإدارية في حينه، والمساهمة في حل المشكلة، (ii) جمع البيانات والدراسات للتحضير لبعثات الصندوق/المؤسسة المتعاونة، والمشاركة في هذه البعثات.

53 – **حوار السياسات** ستضمن المبادرة ما يلي: (i) المشاركة المنتظمة في الاجتماعات والأعمال ذات العلاقة المتصلة بالسياسة العامة والتي تهم المجموعات التي يستهدفها الصندوق، وهذا يعني الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. (ii) تنظيم حلقات عمل وأعمال تدريب بدعم من ميسرين خارجيين.

54 – **بناء الشراكات.** يتضمن ذلك ما يلي: (i) المشاركة بصورة منتظمة في اجتماعات المانحين ذات الصلة، لا سيما تلك المتصلة بتنفيذ إطار التعاون المؤقت و (ii) توطيد الشراكات مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في مجال التنمية المحلية التشاركية، والوكالة الفرنسية للتنمية في مجال مشاريع الري الصغيرة الحجم، وتنمية التعاون مع الجهات المانحة الأخرى.

55 – **إدارة المعارف.** ستعمل المبادرة على ما يلي: (i) تشجيع المشاورات على صعيد المستفيدين وموظفي المشروع لتحسين تفهُّم مبادراتهم الناجحة، وتوثيق خبرات المشـــروع ودروسه المســـتفادة، (ii) إيجاد تدفق المعارف في اتجاهين؛ (iii) تقديم تقارير إلى مقر الصندوق وإعداد وثائق تتصل بمنجزات الوظائف الرئيسية الأربع.

سادسا – الاختصاصات

56 – سيكون مدير الدعم الميداني من حيث المبدأ، مواطناً أو من أبناء الإقليم الفرعي للكاريبي. يجب أن يكون حاصلا على درجة جامعية (مثل الاقتصاد والعام، والاقتصاد الزراعي، وأن تكون لديه خبرة في تخفيف حدة الفقر الريفي وبرامج التنمية الريفية، لا سيما بقدر ما يتعلق الأمر بالتنفيذ. وسوف يتولى المهام التالية:

(أ) متابعة عمليات المشاريع وتصميم البرامج الجديدة؛ المساهمة في تقديم الإرشاد والدعم الفني والإداري لضمان سلاسة التنفيذ؛ إقامة علاقات عمل وثيقة مع موظفي المشاريع وجميع أصحاب المصالح، ويقوم بزيارات دورية للمستفيدين من المشروع بغية إيجاد رؤية مشتركة للمشاريع وتحقيق أهدافها؛ يقوم بصورة دورية بتقييم أداء المشروع مع أصحاب المصالح الرئيسيين؛ تقديم دعم فيما يتعلق بصرف الأموال وضمان المحاسبة واستخدام الأموال على الوجه الصحيح وإجراء مراجعة الحسابات بصورة جيدة وفي حينها؛ وإعداد تقارير مرحلية دورية (كل ثلاثة أشهر) ويقدم معلومات ارتجاعية إلى مدير البرنامج القطري لتيسير تحديد الفرص والمشاكل.

(ب) المشاركة في الاجتماعات وحلقات العمل والمباحثات مع المؤسسات الوطنية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وفي جميع الأنشطة التي تهم الصندوق.

(ج) تشجيع وتوليد مبادرات جديدة بغية تحسين بناء الشراكات وإدارة المعارف.

(د) تقديم المساعدة للبعثات التي يوفدها الصندوق و/أو المؤسسة المتعاونة والوكالات الشريكة.

سابعا – نوع العقد

57- سيقع مرفق الحضور الميداني في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.. سيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أمام مدير البرنامج القطري لهياتي مباشرة، تحت الإشراف العام لمدير شعبة الشرق أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسيعد خطة عمل ملموسة لمدة ثلاث سنوات ويقدم خطة عمل وميزانية سنوية للموافقة عليها كل سنة. وستُعدُّ خطة العمل والميزانية السنوية بالتشاور مع مديري المشاريع، وستشمل مهام تشغيلية ومهام موجهة نحو السياسة للتنفيذ. وستشمل خطة العمل والميزانية السنوية معالم ينبغي تحقيقها على الصعيدين كليهما ومؤشرات رصد واضحة. وسيوحد بانتظام تقارير مرحلية تبين الأنشطة الرئيسية له ثم تنفيذها وما حققته من نتائج وأثر.

ثامناً– الترتيبات المؤسسية

58- سيكون مكتب مدير الدعم الميداني في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو في مكتب المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنسيق إطار التعاون المؤقت أو تنفيذ مشاريع الصندوق. وسيتوقف القرار النهائي في هذا الشأن على الميزات المقارنة والمفاوضات التي تجرى مع المؤسسات المهتمة.

تاسعاً– الميزانية التفصيلية

59- يبلغ مقدار التكلفة التي سيمولها الصندوق نحو 000 210 دولار أمريكي على مدى فترة ثلاث سنوات: وهي تشمل خدمات مدير الدعم الميداني على أساس التفرغ، وزيارات ميدانية وتكاليف تشغيل، وتكاليف الميسِّرين الدوليين لتنظيم حلقات العمل وأعمال التدريب الوطنية/المحلية. ولا تشمل تكاليف أي دعم لوجستي آخر تقدمه المشاريع بواسطة مكاتب ارتباط في بورت–أو–برانس وأثناء الزيارات الميدانية.

البند	2005	2006	2007	المجموع
الاستثمار				
المعدات والأثاث	2 000			2 000
نفقات متكرره	42 000	42 000	42 000	126 000
تكاليف موظف مكتب الدعم الميداني	15 000	15 000	15 000	45 000
حلقات العمل والتسهيلات	13 000	13 000	13 000	39 000
المجموع	72 000	70 000	70 000	212 000

عاشراً – معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها

60- تُقترح المؤشرات التالية:

حوار السياسات (المؤشرات الجارية)

- المشاركة والمساهمة في الاجتماعات المعنية بالسياسة العامة والجداول القطاعية لإطار التعاون المؤقت؛
- دعم محدد للهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ميدان السياسة العامة.

حوار السياسات (مؤشرات النتائج)

- تحسين المعرفة بالصندوق على الصعيد القطري؛
- زيادة انتباه المؤسسات للحد من الفقر الريفي والتقدم في تخفيض العقبات السياسية والمؤسسية للحد من الفقر؛

بناء الشراكات (مؤشرات العملية)

- عدد الاجتماعات التي عقدت مع الجهات المانحة والزيارات الميدانية المشتركة؛

بناء الشراكات (مؤشرات النتائج)

- تحسين التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى؛
- زيادة موارد التعاون التي تصل إلى الفقراء؛
- زيادة التمويل المشترك أو التمويل الموازي مع الجهات المانحة الأخرى؛

إدارة المعارف (مؤشرات العمليات)

- المشاركة في الزيارات الميدانية لدى تجهيز معارف المستفيدين من المشروع؛ دعم تحسين المعارف المحلية ونشرها بطريقة ملائمة؛
- التشارك في المعارف داخل البلد؛

إدارة المعارف (مؤشرات النتائج)

- نشر الخبرات والدروس المستفادة من المستفيدين/المشاريع بواسطة النشرات.

تنفيذ المشاريع (مؤشرات العمليات)

- زيارات ميدانية للمستفيدين؛
- اجتماعات مع مديري المشاريع والسلطات الحكومية والهيئات المحلية؛
- التقيد باتفاقيات القروض؛
- توفُّر الأموال النظيرة؛
- فحص الحسابات؛
- التقيُّد بخطط العمل والميزانيات السنوية؛
- التقارير المرحلية.

تنفيذ العمليات (مؤشرات النتائج)

- المؤشرات المستندة إلى تقارير حالة مشاريع الصندوق؛
- جودة الحسابات؛
- توفُّر الأموال النظيرة؛
- صرف الأموال بوجه عام بحسب المشروع؛

- التقيُّد باتفاقية القرض؛
- التقيُّد بإجراءات التوريد؛
- إعداد التقارير المرحلية وتقارير الرصد.